



## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، أوامر ومراسيم  
قرارات ، مقررات ، منشور ، إعلانات وبلاتغات

الانارة والتعويض الإمانة الصامة للحكومة	تاريخ الجرائد	نوع داخل الجرائد المرفق موجعا	الاشارة مطوي
الطبوع والاشترابات أداة المطبعة الرسمية	صفا	صفا	التكلفة الاصلية النسبة الاصلية ورجعتها
2 و 3 و 13 شارع عبد القادر بن حارة - الجوالي	150 دج 300 دج بما فيها نفقات الارسال	100 دج 200 دج	
الهاتف : 15، 18، 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200			

من النسخة الاصلية : 200 دج ولمن النسخة الاصلية ورجعتها 500 دج لمن المدة للسنتين السابقة : حسب التسعيرة . وسلم الهارس مجانا  
للمشترين . اطوب منهم ارسال ثلاث الورق الاخيرة عند يجهدهم لغيراتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي من تغيير العنوان 300 دج ولمن النشر على  
اساس 20 دج للسنة .

### فهرس

الموقمة بمدينة الجزائر في II أكتوبر سنة  
1983. 1667

### قوانين وأوامر

قانون رقم 84 - 16 مؤرخ في أول شوال عام 1404  
الموافق 30 يونيو سنة 1984 يتعلق بالاملاك  
الوطنية (استدراك). 1670

### اتفاقات دولية

مرسوم رقم 84 - 284 مؤرخ في II محرم عام 1405  
الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن المصادقة  
على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية  
الفرنسية، المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية،

## فهرس (تابع)

### وزارة التربية الوطنية

مرسوم رقم 84 - 290 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن احداث وظائف نوعية في المعهد التربوي الوطني. 1687

### وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

مرسوم رقم 84 - 291 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن الموافقة على الملحق رقم I التابع لاتفاق البحث عن الوقود السائل في الجزائر واستغلاله، المبرم بالجزائر في 7 يوليو سنة 1979 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، ومؤسسة «نفط - غاز» مع جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث بالنسبة الى قطعة «توقرت».

مرسوم رقم 84 - 292 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن الموافقة على ملحقات الاتفاقية الخاصة بالبحث عن النفط الخام في الجزائر واستغلاله، المبرمة بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» مع جهة، ومؤسستي الشركة الفرنسية للبترول، وطوطال الجزائر مع جهة أخرى، والمتضمنة تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث بالنسبة الى قطع بريان - غرداية، وبركين، وسيف فاطمة.

### وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

مرسوم رقم 84 - 293 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن انشاء معهد عال للتسيير والتخطيط وتحديد قانونه الاساسي.

### مراسيم، قرارات، مقررات

#### الوزارة الاولى

مرسوم رقم 84 - 285 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن احداث مناصب مديرين للدراسات لدى الوزير الاول.

قرارات مؤرخة في 7 و 9 رجب عام 1404 الموافق 9 و II أبريل سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

#### وزارة المالية

مرسوم رقم 84 - 286 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري.

مرسوم رقم 84 - 287 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاعلام.

مرسوم رقم 84 - 288 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة البريد والمواصلات.

مرسوم رقم 84 - 289 مؤرخ في II محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الصحة العمومية.

#### وزارة النقل

قرار مؤرخ في 6 محرم عام 1405 الموافق أول أكتوبر سنة 1984 يتم القرار المؤرخ في 20 يونيو سنة 1983 والمتضمن تنظيم المركبات المستعملة لنقل الاشخاص المشترك.

# اتفاقات دولية

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

اتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية،

- رغبة منهما في توطيد علاقات الصداقة والتعاون الوثيق القائم بين الدولتين،

قد اتفقتا على اتخاذ الترتيبات التالية :

## المادة الاولى

يعتبر الشبان الذين أدوا التزامات الخدمة الوطنية التي أقرها التشريع الجزائري قد أدوا التزامات الخدمة الوطنية الفعلية التي قد يطالبون بها وفقا للتشريع الجزائري.

يعتبر الشبان الذين أدوا التزامات الخدمة الوطنية الفعلية التي أقرها التشريع الفرنسي قد أدوا التزامات الخدمة الوطنية التي قد يطالبون بها وفقا للتشريع الفرنسي.

## المادة الثانية

الشبان المطالبون بتأدية التزامات الخدمة الوطنية في كلا البلدين ملزمون بكتابة تصريح طبقا للنموذج المرفوق أمام سلطة الدولة التي اختاروا فيها تأدية التزاماتهم.

مرسوم رقم 84 - 284 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن المصادقة على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية، الموقعة بمدينة الجزائر في 11 أكتوبر سنة 1983.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 17

منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 15 المؤرخ في 23 رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية، الموقعة بمدينة الجزائر في 11 أكتوبر سنة 1983،

- وبعد الاطلاع على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية، الموقعة بمدينة الجزائر في 11 أكتوبر سنة 1983،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يصادق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية، الموقعة بمدينة الجزائر في 11 أكتوبر سنة 1983، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

تسرى هذه الاتفاقية اليوم الأول مع الشهر الثاني بعد تاريخ آخر هذه التبليغات.

### المادة التاسعة

ان هذه الاتفاقية مبرمة لمدة غير محدودة. يمكن لكلتا الحكومتين أن تعلق عن نقض هذه الاتفاقية في أي وقت كان.

يدخل هذا النقص حيز التنفيذ ستة أشهر بعد تاريخ استيلاء الإبلان مع طرف الحكومة الأخرى.

وتأييدا لما تقدم، وقع ممثلو الحكومتين المؤهلين لذلك على هذه الاتفاقية ووضعوا عليها أختامهم.

حررت بالجزائر في 11 أكتوبر سنة 1983 مع نسختين باللغتين العربية والفرنسية ولكلا النسخين نفس المفعول القانوني.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الفرنسية	الجمهورية الجزائرية
الوزير الأول	الديمقراطية الشعبية
بيار مورو	الوزير الأول
	محمد بن أحمد عبد الغني

### الملحق الأول

#### تصريح

(المادة 2 : الفقرة الأولى مع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية ل....)

أنا الممضى أسفله (I)

المولود في : ب

ابن : المولود

و : المولودة ب

لا يمكن لهؤلاء الشبان أن يتراجعوا عن هذا التصريح الذي يكون محل إبلاغ مع طرف سلطة الدولة المختارة إلى السلطات المختصة للدولة الأخرى.

تسلم نسخة مطابقة للأصل إلى المعنى بالامر لتثبيت وضعيته إزاء الخدمة الوطنية للدولة الأخرى.

### المادة الثالثة

تسلم للشبان المشار إليهم في المادة الأولى شهادة تثبت تأدية الخدمات في دولة مع طرف سلطات هذه الدولة. يرفق نموذج مع هذه الشهادة إلى هذه الاتفاقية.

### المادة الرابعة

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية جنسية الأشخاص التي تطبق عليهم وشروط إقامتهم وتشغيلهم في إحدى الدولتين.

### المادة الخامسة

ان الأشخاص الذين أدوا التزامات الخدمة الوطنية في إحدى الدولتين قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية ملزمون باثبات وضعيتهم أمام الدولة الأخرى بتقديم وثيقة على النموذج المرفق.

### المادة السادسة

تحدد ترتيبات تطبيق هذه الاتفاقية عن طريق تبادل الرسائل بين الحكومتين.

### المادة السابعة

يتم حل الصعوبات الناجمة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بالطريقة الدبلوماسية أو عن طريق التشاور المباشر بين السلطات المختصة لكل الدولتين.

### المادة الثامنة

تبلغ كلتا الحكومتين بعضها عن اتمام الاجراءات الخاصة بها واللازمة لسريان مفعول هذه الاتفاقية.

(ب) قد أعفى أو استثنى يوم  
2 - أمضى الموافقة على تصريح يوم ... (4)  
حرر بـ ..... في .....  
(5)

- (1) تسمية السلطة التي تضع الشهادة،
- (2) اللقب والاسم،
- (3) تشطيب العبارة الزائدة واتمام،
- (4) لا شيء عند الاقتضاء،
- (5) توقيع وختم السلطة التي وضعت الشهادة.

### الملحق الثالث

#### شهادة الوضعية

(المادة 5 مع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية  
لـ ...)

يشهد (1)  
بأن السيد (2)  
المولود يوم ..... بـ .....  
قد أدى التزامات :

- الخدمة الوطنية المطالب بها بالجزائر (3)  
مع ..... الى .....  
- الخدمة الوطنية العملية المطالب بها  
بفرنسا (3)

مع ..... الى .....  
وأنه قد أداها فعلا أو قد أعفى أو استثنى  
قانونيا في ..... بـ .....  
حرر بـ ..... في .....  
(4)

- (1) تسمية السلطة التي تضع الشهادة،
- (2) اللقب والاسم،
- (3) تشطيب العبارة الزائدة واتمام،
- (4) توقيع وخاتم السلطة التي وضعت الشهادة.

#### المسجل في لوحات الاحصاء

- بالجزائر  
- بفرنسا (العمالة)  
أعلق عن كوني اطلعت عن ترتيبات الاتفاقية  
المتعلقة بالتزامات الخدمة الوطنية وأريد تأدية  
هذه الالتزامات بـ (2)  
حرر بـ ..... في .....  
(امضاء المعنى بالامر)  
تأشيرة السلطة التي استلمت هذا التصريح.

- (1) لقب واسم المصرح،
- (2) الجزائر أو فرنسا،

تنبيه : يوضع هذا التصريح في ثلاث نسخ (واحدة  
للمعنى بالامر والاخرين للسلطات المختصة  
لكلتا الدولتين).

### الملحق الثاني

#### شهادة الخدمات

(المادة 3 مع الاتفاقية الجزائرية الفرنسية لـ  
....)

I - يشهد (1)  
بأن السيد (2)  
المولود في ..... بـ .....  
(أ) قد أدى التزامات

- الخدمة الوطنية المطالب بها بالجزائر  
مع ..... الى ..... (3)  
- الخدمة الوطنية العملية المطالب بها  
بفرنسا  
مع ..... الى ..... (3)

## قوانين وأوامر

قانون رقم 84 - 16 مؤرخ في أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 يتعلق بالاملاك الوطنية (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 27 الصادر بتاريخ 4 شوال عام 1404 الموافق 3 يوليو سنة 1984.

الصفحة 1009 - العمود الاول - المادة 9 - السطر الرابع.

بدلا من : ... طبقا للتصريحات  
يقرا : ... طبقا للصلاحيات

الصفحة 1011 - العمود الثاني - المادة 22 - السطر الاول من الفقرة الاخيرة.

بدلا من : وتضاف الى الاملاك المستخلصة ...  
يقرا : وتضاف الى الاملاك المستنخضة ...

الصفحة 1013 - العمود الاول - السطر العاشر.

بدلا من : الوطنية كما ينص ...  
يقرا : الوظيفية كما ينص ...

الصفحة 1013 - العمود الثاني - المادة 28 - السطر 2.

بدلا من : عام للممتلكات ...  
يقرا : عام للممتلكات ...

الصفحة 1014 - العمود الاول - السطر 10 بدلا من : وتقييمي للممتلكات ...

يقرا : وتقييمي للممتلكات ...

الصفحة 1014 - العمود الثاني :  
المادة 32 - السطر الثاني

بدلا من : ... أن تسيرة ...

يقرا : ... أن تسيرها ...

المادة 33 - السطر الرابع

بدلا من : للممتلكات ...

يقرا : للممتلكات ....

المادة 34 - السطر الثاني

بدلا من : ودفتر التسجيل ...

يقرا : ودفاتر التسجيل ...

الصفحة 1015 - العمود الاول - المادة 35 السطران 5 و II.

بدلا من : وفي الشروط ...

يقرا : وفق الشروط ...

بدلا من : طرق القانون غير المألوفة ...

يقرا : طرق القانون العام غير المألوفة ...

الصفحة 1015 - العمود الثاني - المادة 40 - السطر 4.

بدلا من : الذي يزيل عنه تابع الاملاك العمومية ...

يقرا : الذي يزيل عنه طابع الاملاك العمومية ...

الصفحة 1018 - العمود الاول - المادة 52 - المقطع الثالث.

بدلا من : الممتلكات التابعة للاملاك العمومية المهني

يقرا : الممتلكات المحبوسة لفائدة المجموعة.

الصفحة 1018 - العمود الثاني

السطر الاول :

بدلا من : الممتلكات التابعة للاملاك العمومية المهني

- المادة 90 - السطر الرابع  
بدلا من : 886 القانون المدني  
يقرا : 866 من القانون المدني

- الصفحة 1028 - العمود الاول - المادة 98 -  
السطران الاول والثاني  
بدلا من :  
... وانهاء الممتلكات ...  
يقرا :  
... وانهاء تخصيص الممتلكات ...

- الصفحة 1028 - العمود الثاني - المادة 104 -  
السطر 4  
بدلا من : لذلك ...  
يقرا : والمؤهلة لذلك ...

- الصفحة 1029 - العمود الاول - المادة 105 -  
الفقرة الاولى - السطران الثالث والرابع :  
بدلا من : ... والمؤسسات ذات الطابع الاداري  
يقرا : ... والمؤسسات العمومية ذات الطابع  
الاداري ....

- الفقرة الثانية - السطر الثاني :  
بدلا من : ... وفقا لكتفيات ...  
يقرا : ... وفقا لكيفيات ...

- الصفحة 1031 - العمود الثاني  
السطر 10 :  
بدلا من : ... بسقوط المشتري ...  
يقرا : ... بسقوط حقوق المشتري ...

- السطر 12 :  
بدلا من : ... تدفع فيه المبالغ ...  
يقرا : ... وتدفع له المبالغ ...

- السطر 25 :  
بدلا من : المستغصة ...  
يقرا : المستحقة ...

يقرا : الممتلكات التابعة للاملاك العمومية  
المنهى.

- السطر 12 :  
بدلا من : الالتحاق الانتقالي ...  
يقرا : اللاحق الانتقالي ...

- الصفحة 1021 - العمود الاول - المادة  
61 - الفقرة الثانية - السطر الاول.  
بدلا من : يحق لقضاة النظام القضائي مجلس  
المحاسبة  
يقرا : يحق لاعوان المصالح، في حدود المهام  
المنوطة.

- العمود الثاني - المادة 68 - السطر 4  
بدلا من : أو يستعملها ...  
يقرا : أو يستعمله ...

- الصفحة 1023 - العمود الثاني - المادة  
73 - السطر 9  
بدلا من : أو صاحب الاستغلال ...  
يقرا : أو صاحب حق الاستغلال ...

- الصفحة 1024 - العمود الاول - المادة  
75 - السطر 4  
بدلا من : ... الاتفاقات الادارية  
يقرا : ... الارتفاقات الادارية

- الصفحة 1026 - العمود الاول  
المادة 89 - السطر الرابع :  
بدلا من : ... أو الحجز عليه ...  
يقرا : ... أو الحجز عليها وذلك ...

— الصفحة 1034 — العمود الاول — السطر الاول

بدلا من ... للممتلكات ...

يقراً : ... للممتلكات ...

— الصفحة 1034 — العمود الاول — المادة 135 —

السطران الثاني والثالث

بدلا من .. المتعلقة بحصول الاملاك

للقواعد...

يقراً : ... المتعلقة بحواصل الاملاك

وللقواعد...

— الصفحة 1033 العمود الاول — المادة 25 —

السطر 3

بدلا من : ... بشأن الواصل...

يقراً : ... بشأن حواصل...

— الصفحة 1033 — العمود الثاني :

المادة 130 — السطر 4

بدلا من : الكيفيات...

يقراً : والكيفيات...

المادة 131 — السطر 3

بدلا من : ما يليها... لبيع

يقراً : وما يليها... بالبيع

## مراسيم، قرارات، مقررات

### الوزارة الاولى

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 140 المؤرخ في 12

صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق

بالوظائف العليا، المتمم،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 79 — 221

المؤرخ في 4 محرم عام 1400 الموافق 24 نوفمبر سنة

1979 والمتضمن احداث مناصب مديرين للدراسات

لدى الوزير الاول،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 152 المؤرخ في

16 رمضان عام 1404 الموافق 16 يونيو سنة 1984 الذي

يحدد صلاحيات الوزير الاول،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 167 المؤرخ في

15 شوال عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984 الذي

يحدد مصالح رئاسة الجمهورية،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يحدث لدى الوزير الاول تسعة

(9) مناصب لمديري الدراسات.

مرسوم رقم 84 — 285 مؤرخ في 11 محرم عام 1405

الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن احداث

مناصب مديرين للدراسات لدى الوزير

الاول.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على الدستور، لاسيما المادتان III — 10

و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ في

اول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978

والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل،

— وبمقتضى الامر رقم 66 — 133 المؤرخ في 12

صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن

القانون الاساسي العام للتوظيف العمومية المعدل

والمتمم،



بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد عمر الغريبي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 21 مارس سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد بغداد غفور في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 22 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد فرحات توتي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 25 مارس سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد عبد القادر حرش في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 25 غشت سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد محمد كبور في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 25 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة نجية صنهاجي في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 21 يوليو سنة 1982.

المادة 2 : يحدد توزيع المهام بين مديري الدراسات ان اقتضى الامر، بقرار من الوزير الاول.

المادة 3 : يمكن أن يساعد مديري الدراسات في تادية مهامهم مديرون و/ أو نواب مديريه.

المادة 4 : تلغى أحكام المرسوم رقم 79 - 22I المؤرخ في 24 نوفمبر سنة 1979 المذكور أعلاه.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرز بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

قرارات مؤرخة في 7 و 9 رجب عام 1404 الموافق 9 و 11 أبريل سنة 1984 تتضمن حركة في سلك المتصرفين.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد يوسف بـ دادة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 مايو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد علي بروي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد ساسي بن زغبية في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 6 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 ترسم السيدة لعمش دليلة زوجة شنوف في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 أبريل سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد علال حداد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يوليو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد حسين أرحاب متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 ترسم السيدة فاطمة الزهراء بلوطار في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 12 يوليو سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد نصر الديق بومعزوزة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد عبد الرزاق جيجلي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 11 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 تعين الأنسة نادية قوسم متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 255، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد الاخضر بومعيزة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 10 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد رشيد بردان متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة فريدة ياسف في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 2 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 تعين السيدة باية ذهبى متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984، يرسم السيد البشير صغرى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد أحمد تريكي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد محمد عمروسي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 أبريل سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد نجيب بوقصة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 14 ديسمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد عمرو مستيري في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 28 غشت سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد علي قربوج في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 7 سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد محمد بوعدينة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الخامسة، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 21 يونيو سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 3 سنوات.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد مختار سعيد متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الثقافة والسياحة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد الاخضر بومشاط متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 تعين الأنسة نجية بوراس متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التجارة، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد الاخضر طلمزي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد هابد قندوسي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد مدني هنداوي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 يعين السيد محمد عمروش متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة المالية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة عائشة وقنوني في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 4 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد رشيد خشة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 19 فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد سليمان بق غوبة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 4 أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد محمود حايك سي حايك في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الثانية، الرقم الاستدلالي 345، ابتداء من 16 سبتمبر سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد محمد الصغير زرواطي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة حفيظة عائشة في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول أبريل سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد بلقاسم شلبي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الخامسة، الرقم الاستدلالي 420، ابتداء من 21 يونيو سنة 1983، ويحتفظ في هذا التاريخ بأقدمية قدرها II شهرا و 21 يوما.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد بوالسمد عمور في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 13 ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد حسين تيروش في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 20 يناير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد محمد بق منى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 17 أبريل سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عمار بق عياد في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 21 يناير سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عزوز بوهالي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1982.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عيسى عودية في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 17 يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد نصر الدين حموم في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 7 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد الياس بلقاسم في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عطا الله مولاتي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من II سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد خوتير عطية في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 6 نوفمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عبد الحميد قريع في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 15 سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة فاطمة الزهراء دحماني في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد مختار عططار في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول يناير سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد ادريس بودرامة في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 16 سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد رمضان حديوش في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 14 فبراير سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة يمينة بوعائشة في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من 29 غشت سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 يرسم السيد عبد العزيز جوادي في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من أول ديسمبر سنة 1983.

سيد علي قدورة في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
22 يناير سنة 1984،

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
عبد الكريم بن أعراب في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
أول سبتمبر سنة 1981.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة  
نصيرة همام في سلك المتصرفين وترتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
15 يونيو سنة 1980.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
يوسف يخلف في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
أول فبراير سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
مولود عمراني في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الثانية، الرقم الاستدلالي 345، ابتداء من  
23 سبتمبر سنة 1976، ويحتفظ في هذا التاريخ  
بأقدمية قدرها 6 أشهر.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
ميلود ميلودي في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
أول غشت سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
بوجمعة سايلة في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
7 غشت سنة 1984.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة  
نصيرة بلخير في سلك المتصرفين وترتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
29 يوليو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 يرسم السيد  
علي ملاسي في سلك المتصرفين ويرتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
أول مارس سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة  
هند بن حسين في سلك المتصرفين وترتب في  
الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء من  
أول ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984، يعين السيد  
ادريس عبد السميع متصرفا متمرنا، الرقم  
الاستدلالي 295، بوزارة الحماية الاجتماعية،  
ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام  
1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984، يعين السيد  
عبد الرحمن برباك متصرفا متمرنا، الرقم  
الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات  
المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد الصادق براجي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعليم العالي، ابتداء من أول أكتوبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 تعين السيدة عليمه شرفي متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الحماية الاجتماعية، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد محمد جفور متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد محمد حاجي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعمير والبناء والاسكان، ابتداء من 24 سبتمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 تعين الآنسة دوجة مزني متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الحماية الاجتماعية، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 تعين الآنسة صفية سلمان متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة، ابتداء من تاريخ تنصيبها.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد أوعمر بلمعيد متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الشبيبة والرياضة، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد محند وعلى بن طه متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الحماية الاجتماعية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد عبد الرحمن بوبكر متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ابتداء من تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984، يعين السيد عبد الحميد بوقرورة متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعمير والبناء والاسكان، ابتداء من II ديسمبر سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق II أبريل سنة 1984 تعين الآنسة نواردة بو العلوي متصرفة متمرنة، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الصناعة الثقيلة، ابتداء من 9 نوفمبر سنة 1983.

والمتضمن قانون المالية لسنة 1984 لاسيما المادة II منه،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 749 المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الفلاحة والثورة الزراعية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984،

— وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 84 - 164 المؤرخ في 15 ذى القعدة عام 1404 الموافق 14 يوليو سنة 1984 والمتضمن نقل اعتماد في ميزانية الدولة،

— وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1984 اعتماد قدره سبعة عشر مليونا وسبعمائة الف دينار (17.700.000 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة في الباب 37 - 91 « المصاريف المحتملة ».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1984 اعتماد قدره سبعة عشر مليونا وسبعمائة الف دينار (17.700.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري، في الابواب المبينة في الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الفلاحة والصيد البحري كل فيما يخصه بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984، يعيّن السيد عمار سمعالي متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة التعليم العالي، ابتداء مع تاريخ تنصيبه.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984، يعيّن السيد البشير سماون متصرفا متمرنا، الرقم الاستدلالي 295، بوزارة الفلاحة والصيد البحري، ابتداء مع أول يونيو سنة 1983.

بموجب قرار مؤرخ في 9 رجب عام 1404 الموافق 11 أبريل سنة 1984 ترسم الأنسة صليحة خنفر في سلك المتصرفين وترتب في الدرجة الاولى، الرقم الاستدلالي 320، ابتداء مع 7 فبراير سنة 1982.

## وزارة المالية

مرسوم رقم 84 - 286 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير المالية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983



## الجدول الملحق

الاعتمادات المخصصة (د.ج)	العناوين	رقم الابواب
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الاول	
	الموظفون - مرتبات العمل	
10.870.000	المهندسون في طريق التعيين في وحدات الانتاج - الاجور الرئيسية	71 - 31
1.730.000	المهندسون في طريق التعيين في وحدات الانتاج - التعويضات عن التقنية.	72 - 31
12.600.000	مجموع القسم الاول	
	القسم الثالث	
	الموظفون العاملون المتقاعدون - التكاليف الاجتماعية	
400.000	المصالح الخارجية - الضمان الاجتماعي	13 - 33
400.000	مجموع القسم الثالث	
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
500.000	الادارة المركزية - تسديد النفقات	01 - 34
500.000	مجموع القسم الرابع	
	القسم السادس	
	اعانات التسيير	
3.000.000	اعانة لمراكز التكوين في الصيد البحري	91 - 36
1.200.000	اعانة لمركز الدراسات والبحث التطبيقي والوثائق الخاصة بالصيد البحري وتربية الاسماك	93 - 36
4.200.000	مجموع القسم السادس	
17.700.000	مجموع الاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري	

التكاليف المشتركة مع ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984،  
يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى مع ميزانية سنة 1984 اعتماد قدره ستة ملايين وستمائة وثمانية آلاف ومائة دينار (6.608.100 دج) مقيّد في ميزانية التكاليف المشتركة، في الابواب المبينة في الجدول - أ - الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1984 اعتماد قدره ستة ملايين وستمائة وثمانية آلاف ومائة دينار (6.608.100 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة الاعلام في الابواب المبينة في الجدول - ب - الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الاعلام، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشئ في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 287 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الاعلام.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن قانون المالية لسنة 1984 لاسيما المادة II منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 760 المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الاعلام من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية

### الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	ميزانية التكاليف المشتركة	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
34 - 93	النفقات القضائية - نفقات الخبرة - التمويلات المترتبة على الدولة	280.000

## الجدول «أ» (تابع)

الاعتمادات الملقاة (دج)	العناوين	رقم الابواب
6.200.000	القسم السادس امانات التسيير امانات التسيير - مؤسسات عمومية أخرى	03 - 36
128.100	القسم السابع المصاريف المختلفة المصاريف المحتملة	91 - 37
6.608.100	مجموع الاعتمادات الملقاة	

## الجدول «ب»

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
68.100	وزارة الاعلام العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الاول الموظفون - مرتبات العمل	02 - 31
60.000	الادارة المركزية - التعميمات والمنح المختلفة الادارة المركزية - الموظفون المناوبون والمياومون - الاجور ولواحقها	03 - 31
128.100	مجموع القسم الاول	
280.000	القسم الرابع الادوات وتسيير المصالح النفقات القضائية - نفقات الخبرة - التعميمات المرتبة على الدولة	97 - 34
280.000	مجموع القسم الرابع	

## الجدول «ب» (تابع)

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (د.ج)
36 - 12	القسم السادس امانات التسيير	
	اعانة لتسيير وكالة الانباء الجزائرية	6.200.000
	مجموع القسم السادس	6.200.000
	مجموع العنوان الثالث	6.608.100
	مجموع الاعتمادات المخصصة لوزارة الاعلام	6.608.100

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1984 اعتماد قدره ستة وتسعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألف دينار (96.753.000 دج) مقيّد في ميزانية وزارة البريد والمواصلات، في الابواب المبينة في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1984 اعتماد قدره ستة وتسعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة وخمسون ألف دينار (96.753.000 دج) ويقيّد في ميزانية وزارة البريد والمواصلات، في الابواب المبينة في الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير البريد والمواصلات، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 288 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة البريد والمواصلات.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن قانون المالية لسنة 1984 لاسيما المادة II منه،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 763 المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير البريد والمواصلات من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984،

## الجدول «أ»

الاعتمادات الملقاة (دج)	العناوين	رقم الابواب
	وزارة البريد والمواصلات	
	الموظفون - مرتبات العمل	
2.000.000	الادارة المركزية - الاجور الرئيسية	6120
49.000.000	المصالح الخارجية - الاجور الرئيسية	6121
1.690.000	اجور المستخدمين المساعدين للدعم والاستخلاف	6122
	المصاريف المختلفة	
44.063.000	فائض الاستغلال المخصص للاستثمارات	6941
96.753.000	مجموع الاعتمادات الملقاة	

## الجدول «ب»

الاعتمادات المخصصة (دج)	العناوين	رقم الابواب
	وزارة البريد والمواصلات	
	الموظفون - مرتبات العمل	
5.900.000	اجور العمال	610
41.250.000	مكافآت وتعويضات مختلفة	6.128
70.000	مرتبات مختلفة	615
	الموظفون - التكاليف الاجتماعية	
5.470.000	تكاليف المنح الاجتماعية والمعاشات المدنية	617
	الادوات وتسيير المصالح	
13.450.000	المشتريات	60
8.400.000	تسديد النفقات	613
19.300.000	الصيانة - الاشغال واللوازم	63
613.000	الايجار والتكاليف التجارية	630
2.300.000	النقل والتنقلات	64
96.753.000	مجموع الاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة البريد والمواصلات	

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى مع ميزانية سنة 1984 اعتماد قدره اثني عشر مليون دينار (12.000.000 دج) مقيد في ميزانية وزارة الصحة العمومية، في الباب 46 - 02 «نفقات استشفاء المرضى في المؤسسات المتخصصة الاجنبية».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1984 اعتماد قدره اثني عشر مليون دينار (12.000.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة الصحة العمومية، في البابين المبيينين في الجدول الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الصحة العمومية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرز بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 289 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن نقل اعتماد في ميزانية وزارة الصحة العمومية.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 19 المؤرخ في 13 ربيع الاول عام 1404 الموافق 18 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن قانون المالية لسنة 1984 لاسيما المادة II منه.

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 83 - 751 المؤرخ في 26 ربيع الاول عام 1404 الموافق 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1984،

### الجدول الملحق

رقم الابواب	العناوين	لا اعتمادات المخصصة (دج)
	وزارة الصحة العمومية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الرابع	
	الادوات وتسيير المصالح	
34 - 01	الادارة المركزية - تسديد النفقات	3.000.000
34 - 81	التعاون التقني الدولي - تسديد النفقات	9.000.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة الصحة العمومية	12.000.000

## وزارة النقل

**قرار مؤرخ في 6 محرم عام 1405 الموافق أول أكتوبر سنة 1984** يتم القرار المؤرخ في 20 يونيو سنة 1983 والمتضمن تنظيم المركبات المستعملة لنقل الأشخاص المشترك.

ان وزير النقل،

— بمقتضى الامر رقم 74 — 107 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1394 الموافق 6 ديسمبر سنة 1974، والمتضمن قانون المرور، المعدل،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 496 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق بشروط استعمال غاز البترول المميع وقودا للسيارات وتوزيعه،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 9 رمضان عام 1403 الموافق 20 يونيو سنة 1983 والمتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الاشخاص المشتركة،

— وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 شوال عام 1403 الموافق أول غشت سنة 1983 والمتضمن شروط تجهيز السيارات بتركيبات غاز البترول المميع الوقود، ومراقبتها واستغلالها،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يتم القرار المؤرخ في 20 يونيو سنة 1983 والمتضمن تنظيم المركبات المستعملة في نقل الاشخاص المشترك في مادته السادسة بمادة سادسة مكررة على النحو الآتي :

«المادة 6 مكرر : يجب أن تكون كل سيارة نقل مشترك للأشخاص تقوم بخدمات النقل الحضري مزودة بجهاز وقود غاز البترول المميع حسب الشروط المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في أول غشت سنة 1983 والمتضمن شروط تجهيز السيارات بتركيبات غاز البترول المميع الوقود، ومراقبتها واستغلالها.

وهذا الالتزام الخاص بتركيب جهاز وقود غاز البترول المميع على سيارات نقل الاشخاص المشترك يهم السيارات الجديدة المقبولة حسب طرازها أو بصورة انفرادية ابتداء مع أول يناير سنة 1985.

لا يمكن أن تطلق السيارات الجديدة، المقبولة حسب طرازها قبل أول يناير سنة 1985، للسير ابتداء مع أول يناير سنة 1987 الا بعد أن تخضع لقبول تكميلي هدفه معاينة مدى مطابقتها لاحكام الفقرة الاولى مع هذا القرار».

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 6 محرم عام 1405 الموافق أول أكتوبر سنة 1984.

عن وزير النقل

الامين العام

الصادق بن محجوبة

## وزارة التربية الوطنية

مرسوم رقم 84 — 290 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن احداث وظائف نوعية في المعهد التربوي الوطني.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير التربية الوطنية،

— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان

III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 78 — 12 المؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، لاسيما المادة 216 منه،

السلم II، الذين قضوا أربع (4) سنوات أقدمية في الدرجة أو ثمانى (8) سنوات في الخدمة،

المادة 3: يتم التعيين للوظائف النوعية المذكورة في المادة الاولى أعلاه، بقرار من وزير التربية الوطنية بناء على اقتراح من مدير المعهد التربوى الوطنى.

المادة 4: تحدد الزيادات الاستدلالية المرتبطة بالوظائف النوعية المذكورة في المادة الاولى أعلاه، كما يأتى:

- الكاتب العام: 90 نقطة استدلالية،

- نائب المدير: 85 نقطة استدلالية،

- رئيس المكتب فى مستوى

المقر: 50 نقطة استدلالية،

- رئيس مركز التوزيع

والمستندات التربوية: 45 نقطة استدلالية.

المادة 5: ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984

الشاذلى بن جديد

## وزارة الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية

مرسوم رقم 84 - 291 مؤرخ فى 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن الموافقة على الملحق رقم 1 التابع لاتفاق البحث عن الوقود السائل فى الجزائر واستغلاله، المبرم بالجزائر فى 7 يوليو سنة 1979 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، ومؤسسة «نفط - غاز» من جهة أخرى، والمتضمن تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث بالنسبة الى قطعة «توقرت».

ان رئيس الجمهورية،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الاساسى العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 428 المؤرخ فى 13 ربيع الثانى عام 1388 الموافق 9 يوليو سنة 1968 والمتعلق باعادة تنظيم المعهد التربوى الوطنى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 66 - 141 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن تحديد القواعد المطبقة على الوظائف النوعية،

يرسم ما يلى:

المادة الاولى: عملا بالمادة 10 من الامر رقم 66 - 133 المؤرخ فى 2 يونيو سنة 1966 المذكور أعلاه، تحدث فى المعهد التربوى الوطنى، وظائف نوعية هي كاتب عام، ونواب مديريه، ورئيس مكتب، ورئيس مركز التوزيع والمستندات التربوية.

المادة 2: يمكن أن يشغل الوظائف النوعية المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، الموظفون الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية:

(أ) بالنسبة الى وظيفتى الكاتب العام ونائب المدير النوعيتين، الموظفون المرسومون المنتمبون الى سلك مرتب فى السلم 13 الذين قضوا ست (6) سنوات أقدمية فى الدرجة أو عشر (10) سنوات فى الخدمة،

(ب) بالنسبة الى وظيفة رئيس مكتب النوعية والمستندات التربوية النوعية، الموظفون المرتببون فى مستوى المقر، الموظفون المرتببون فى السلم 12، أو الموظفون المرسومون المرتببون فى السلم II، الذين قضوا أربع (4) سنوات أقدمية فى الدرجة أو ثمانى (8) سنوات فى الخدمة،

(ج) بالنسبة الى وظيفة رئيس مركز التوزيع والمستندات التربوية النوعية، الموظفون المرتببون فى السلم 12 أو الموظفون المرسومون المرتببون فى



المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 84 - 292 مؤرخ في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن الموافقة على ملحقات الاتفاقية الخاصة بالبحث عن النفط الخام في الجزائر واستغلاله، المبرمة بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، ومؤسستي الشركة الفرنسية للبترول، وطوطال الجزائر من جهة أخرى، والمتضمنة تمديد مدة صلاحية مرحلة البحث بالنسبة الى قطع بريان - غرداية، وبركين، وسيف فاطمة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 22 المؤرخ في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل سنة 1971 والمتضمن تحديد الاطار الذى تمارس فيه الشركات الاجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله،

- وبمقتضى البروتوكولات المتعلقة بأعمال البحث عن النفط الخام في الجزائر وانتاجه المبرمة بالجزائر في 21 مايو سنة 1980 و 15 يوليو سنة 1980 و 16 فبراير سنة 1982 بين الدولة من جهة، وشركة «طوطال الجزائر» و «الشركة الفرنسية للبترول» من جهة أخرى،

- بناء على تقرير وزير الطاقة والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 22 المؤرخ في 16 صفر عام 1391 الموافق 12 أبريل سنة 1971 والمتضمن تحديد الاطار الذى تمارس فيه الشركات الاجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله،

- وبمقتضى اتفاق البحث عن الوقود السائل في الجزائر واستغلاله المبرم بالجزائر في 7 يوليو سنة 1979 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، ومؤسسة «نفطا - غاز» من جهة أخرى،

- وبمقتضى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن الوقود السائل بالجزائر وانتاجه، المبرم في 7 يوليو سنة 1979 بين الدولة من جهة، ومؤسسة «نفطا - غاز» من جهة أخرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 133 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1400 الموافق 19 أبريل سنة 1980 والمتضمن الموافقة على اتفاق البحث عن الوقود السائل واستغلاله بالجزائر، المبرم في 7 يوليو سنة 1979 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، ومؤسسة «نفطا - غاز» من جهة أخرى، وعلى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن الوقود السائل في الجزائر وانتاجه، المبرم في 7 يوليو سنة 1979 بين الدولة من جهة، ومؤسسة «نفطا - غاز» من جهة أخرى،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : يوافق على الملحق رقم I التابع لاتفاق البحث عن الوقود السائل في الجزائر واستغلاله، المبرم بالجزائر في 7 يوليو سنة 1979، بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، ومؤسسة «نفطا - غاز» من جهة أخرى، وتنفذ طبقا للتشريع المعمول به.

«طوطال الجزائر» من جهة أخرى، وعلى اتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله، المبرمة بالجزائر في 21 مايو سنة 1980 و 15 يوليو سنة 1980 و 16 فبراير المبرم بالجزائر في 16 فبراير سنة 1982 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» وشركة «طوطال الجزائر» من جهة أخرى،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يوافق على الملحق الآتية وتنفذ طبقا للتشريع المعمول به :

- الملحق رقم I التابع لاتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله، المبرم بالجزائر في 21 مايو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» وشركة «طوطال الجزائر» من جهة أخرى.

- الملحق رقم I التابع لاتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله المبرم بالجزائر في 15 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» وشركة «طوطال الجزائر» من جهة أخرى.

- الملحق رقم I التابع لاتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله المبرم بالجزائر في 16 فبراير سنة 1982 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» وشركة «طوطال الجزائر» من جهة أخرى.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

- وبمقتضى اتفاقات البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله، المبرمة بالجزائر في 21 مايو سنة 1980 و 15 يوليو سنة 1980 و 16 فبراير سنة 1982 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، وشركة «طوطال الجزائر» و «الشركة الفرنسية للبترول» من جهة أخرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 169 المؤرخ في 24 رجب عام 1400 الموافق 7 يونيو سنة 1980 والمتضمن الموافقة على البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام وانتاجه بالجزائر، المبرم في 21 مايو سنة 1980 بين الدولة من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» و «طوطال الجزائر» من جهة أخرى، وعلى اتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله، المبرم في 21 مايو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» و «طوطال الجزائر» من جهة أخرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 233 المؤرخ في 10 ذى القعدة عام 1400 الموافق 20 سبتمبر سنة 1980 والمتضمن المصادقة على اتفاق البحث عن البترول الخام في الجزائر واستغلاله، المبرم في 15 يوليو سنة 1980 بين المؤسسة الوطنية «سوناطراك» من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» و «شركة طوطال الجزائر» من جهة أخرى، وعلى البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام في الجزائر وانتاجه، المبرم في 15 يوليو سنة 1980 بين الدولة من جهة، والشركتين المذكورتين من جهة أخرى،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 255 المؤرخ في 10 شول عام 1402 الموافق 31 يوليو سنة 1982 والمتضمن الموافقة على البروتوكول المتعلق بأعمال البحث عن البترول الخام وانتاجه بالجزائر، المبرم بالجزائر في 16 فبراير سنة 1982، بين الدولة من جهة، و «الشركة الفرنسية للبترول» وشركة

والاستقلال المالي، تسمى «المعهد العالي للتسيير والتخطيط» وتدعى فى صلب النص «المعهد».

يتمثل هدف المعهد فى البحث فى ميدان التسيير وتحسين مستوى المسيرين ذوى المستوى العالى وتنظيم دورات لتجديد تكوينهم. ويخضع المعهد للتشريع الجارى به العمل ولاحكام هذا القانون الاساسى.

المادة 2 : تزود الدولة المعهد برأسمال حسب الشروط والاشكال التى ينص عليها التنظيم المعمول به.

المادة 3 : يوضع المعهد تحت وصاية وزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

يكون مقر المعهد فى مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطنى بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير التخطيط والتهيئة العمرانية.

ويمكن انشاء ملحقات للمعهد فى أى مكان آخر من التراب الوطنى.

المادة 4 : تتمثل مهمة المعهد، المشاركة فى تحسين نظم التسيير بالتعليم وتطوير تقنيات التسيير والتخطيط ولاسيما ماياتى :

(أ) يصمم ويعد ويقدم تعليما يتمثل فى تنظيم دورات لتجديد تكوين المسيرين ذوى المستوى العالى وتحسين مستواهم بقدر مايسمح لهم بما يلى :

— تجديد معارفهم النظرية والتقنية وتمييقها،

— جعل الطرق والمناهج منسجمة مع عملية التسيير فى اطار التخطيط الوطنى قصد تحسين فعالية الاقتصاد.

## وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

مرسوم رقم 84 - 293 مؤرخ فى 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984 يتضمن انشاء معهد عال للتسيير والتخطيط وتحديد قانونه الاساسى.

ان رئيس الجمهورية،  
— بناء على تقرير وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،  
— وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 4 المؤرخ فى 26 ذى الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتعلق بتحويل مراكز المؤسسات العمومية،

— وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطنى للمحاسبة،

— وبمقتضى القانون رقم 78 - 12 المؤرخ فى أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978 والمتعلق بالقانون الاساسى العام للعامل لاسيما المادتان 178 و 216 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين العموميين ومسؤولياتهم،

يرسم مايلى :

### الباب الاول

#### التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة عمومية ذات طابع صناعى وتجارى، تتمتع بالشخصية المدنية

- ممثل وزير التكوين المهني والعمل،
- ممثل وزير الصحة العمومية،
- ممثل وزير التخطيط والتهيئة العمرانية،
- ممثل وزير التعمير والبناء والاسكان،
- ممثل السلطة المكلفة بالوظيفة العمومية،
- ممثل محافظ البحث العلمي،
- ممثل محافظ الاصلاح والتجديد الاداري،
- أربعة أشخاص تعينهم السلطة الوصية نظرا لكفاءتهم وخبرتهم في ميدان التسيير والتخطيط.

المادة 8 : يعين أعضاء المجلس الاداري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بقرار من وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بناء على اقتراح السلطة الوصية التي ينتمون اليها.

وفي حالة انقطاع عضوية عضو في المجلس الاداري يتم استخلافه حسب الاشكال ذاتها، ويقوم العضو المعين الجديد مقام الاول حتى غاية انتهاء عضويته.

المادة 9 : يجتمع المجلس الاداري في جلسة عادية مرتين في السنة على الاقل بناء على استدعاء من رئيسه.

ويمكنه أن يجتمع في جلسة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسه او بناء على اقتراح ثلثي اعضاءه. ترسل الاستدعاءات مصحوبة بجدول الاعمال الى اعضاء المجلس الاداري خمسة عشر يوما قبل تاريخ الاجتماع. يعد الرئيس جدول الاعمال بناء على اقتراح المدير العام للمعهد.

المادة 10 : يشارك المدير العام للمعهد في اشغال المجلس الاداري، بصوت استشاري ويقوم بكتابة المجلس.

ب) ينجز اشغال الدراسات والبحث المرتبطة بمهامه.

ج) يدرس ويعد ويقتراح، بالاتصال مع المعاهد المماثلة أى اجراء يرمى الى تحسين دراسة اشكال التسيير الحديث وممارسته.

ويمكنه بصفة عامة، بالاتصال مع المعاهد المتخصصة الاخرى أن ينجز كل الاشغال الداخلة في مجال التسيير وتادية الخدمات المطابقة لهدفه.

المادة 5 : يعد المعهد، لانجاز مهامه مؤهلا لابرام التعاقدات والاتفاقيات الخاصة بتجديد المعلومات وللقيام باستشارة كل هيئة مستخدمة.

كما هو مؤهل لابرام كل صفقة وتعاقد تادية خدمات أو توريد ضروري لنشاطه في اطار القانون المعمول به.

## الباب الثاني

### الادارة والتسيير

المادة 6 : يشرف على المعهد مجلس اداري ويديره مدير عام.

### المجلس الاداري

المادة 7 : يتكون المجلس الاداري الذي يرأسه ممثل السلطة الوصية المعين لهذا الغرض من :

- ممثل اللجنة الاقتصادية للحزب،

- ممثل وزير المالية،

- ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- ممثل وزير الصناعة الثقيلة،

- ممثل وزير النقل،

- ممثل وزير التعليم العالي،

- ممثل وزير التجارة،

المادة 15: يوما الموالية للموافقة عليها. وتعتمد هذه المداولات مصادق عليها بعد شهر من إرسالها الى السلطة الوصية باستثناء المداولات المتعلقة بالحسابات الخاضعة للمواد من 17 الى 21 من هذا القانون الاساسي.

المادة 13: يعين المدير العام بمرسوم بناء على اقتراح وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، وتنتهي مهامه حسب الاشكال نفسها.

المادة 14: يساعد المدير العام في مهامه، كاتب عام ومديرون.

المادة 15: يعين الكاتب العام والمديرون بقرار من وزير التخطيط والتهيئة العمرانية بناء على اقتراح المدير العام، وتنتهي مهامهم حسب الاشكال نفسها.

المادة 16: يتصرف المدير العام باسم المعهد ويمثله في جميع أعمال الحياة المدنية.

ويقوم بكل العمليات التي تدخل في اطار اختصاصاته مثلما هو محدد في هذا المرسوم ويتخذ لذلك كل القرارات اللازمة.

ويقوم لهذا الغرض بما يأتي :

- يعد أعمال المجلس الاداري المنشأ في المادة 6 من هذا المرسوم،

- ينفذ القرارات التي صادق عليها المجلس الاداري،

- يعد مشاريع النظام الداخلي للمعهد،

- يوظف المستخدمين الدائمين والمؤقتين بما في ذلك الخبراء والمستشارين للمعهد،

- يحضر مشاريع الميزانيات التقديرية ويعد حسابات المعهد،

- يسهر على حسن سير التعليم بما في ذلك، كفاءات اختيار الترشيحات،

- يمارس سلطة التسيير والسلطة السلمية على جميع مستخدمي المعهد،

المادة 11: لاتصح مداولات المجلس الاداري الا اذا حضر ثلثا اعضائه، واذا لم يبلغ النصاب يجتمع المجلس الاداري بعد ان يستدعى اعضاؤه مرة ثانية في الاسبوع الذي يلي الاجتماع المؤجل ويتداول حينئذ مهما كان عدد الاعضاء الحاضرين.

تتخذ القرارات بأغلبية اصوات الاعضاء الحاضرين وفي حالة تساوى الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

تثبت المداولات بمحاضر تبين اسماء الاعضاء الحاضرين. وتدون هذه المحاضر في سجل خاص. وترسل بعد أن يوقعها الرئيس وكاتب الجلسة الى وزير التخطيط والتهيئة العمرانية والى اعضاء المجلس الاداري في غضون الشهر الذي يلي تاريخ الاجتماع.

المادة 12: يتداول المجلس الاداري ويبت فيما يأتي :

- مشاريع برنامج العمل،

- مشروع النظام الداخلي، لاسيما القواعد المطبقة على المستفيدين من دورات تجديد التكوين،

- مشاريع الميزانيات التقديرية ومشاريع مخطط تطوير المعهد،

- مشاريع الاقتناء والتصرف وتبادل العقارات في اطار القوانين والتنظيمات المعمول بها،

- الهبات والوصايا طبقا للقانون المعمول به،

- محتوى مشاريع برامج التعليم والبحث.

يتداول المجلس الاداري في شأن حسابات التسيير المضبوطة والمقفلة ويصادق عليها.

يبدى رأيه بشأن كل مسألة تطرحها عليه السلطة الوصية.

ترسل مداولات المجلس الاداري للمصادقة عليها الى السلطة الوصية في غضون خمسة عشر

تتكون نفقات المعهد من جميع المصاريف الضرورية لانجاز مهامه.

### الباب الرابع احكام مختلفة

المادة 22 : تضبط برامج التعليم الذي يقدم ضمن نشاط دورات تجديد التكوين وتحسين المستوى، بمعية الهيئة المستعملة التي تؤدي لها تلك الخدمات.

المادة 23 : يجب أن يثبت المستفيدون من دورات تجديد التكوين صفة المسير وخبرة مهنية كبيرة وشهادة التعليم العالي أو شهادة معادلة لها. يقترح المجلس الاداري الكيفيات العملية لاختيار المترشحين وتضبط بقرار من وزير التخطيط والهيئة العمرانية.

المادة 24 : يحدد اختتام دورات تجديد التكوين ومنح الشهادات بنص لاحق.

المادة 25 : يحدد التنظيم الداخلي والنظام الداخلي بقرار من السلطة الوصية بناء على اقتراح المجلس الاداري للمعهد.

المادة 26 : كل تعديل لهذا القانون الاساسي باستثناء ماورد في المادة 3 - الفقرة 2، من هذا المرسوم يتم حسب الشكل نفسه الذي تم به اصداره.

المادة 27 : لا يتم حل المعهد وتصفية واپلولة املاكه، الا بنص من نفس النوع يحدد شروط تصفيته وتخصيص أصوله.

المادة 28 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 11 محرم عام 1405 الموافق 6 أكتوبر سنة 1984.

الشاذلي بن جديد

- يلتزم بمعاملات صرف النفقات الخاصة بالمعهد ويأمر بها وينفذها ويصفيها،  
- يمكنه أن يفوض امضاءه تحت مسؤوليته الخاصة الى معاونيه.

### الباب الثالث احكام مالية

المادة 17 : يعد المدير العام الجداول التقديرية السنوية للايرادات والنفقات الخاصة بالمعهد ويفحصها المجلس الاداري وتصادق عليها السلطة الوصية.

المادة 18 : تمسك محاسبة المعهد حسب الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن مخطط المحاسبة الوطني.

المادة 19 : تسند الكتابات وتداول الاموال والقيم التابعة للمعهد الى المحاسب الذي يعين لهذا الغرض ويعمل حسب الاحكام والتنظيمات المعمول بها.

المادة 20 : يرسل التقرير السنوي عن عمل المعهد مصحوبا بالحساب الختامي والحسابات الى وزير التخطيط والهيئة العمرانية والى وزير المالية ورئيس مجلس المحاسبة.

المادة 21 : تتكون موارد المعهد من :

- عائد أداء الخدمات،
- عائد بيع المنشورات،
- المساعدات السنوية للتسيير المسجلة في ميزانية التسيير بالوزارة الوصية،
- الهبات والوصايا،
- كل الموارد غير العادية المرتبطة بنشاطه.

يمكن المعهد ان يكتتب بقروض قصيرة الامد ومتوسطة وطويلة الامد طبقا للتشريع المعمول به .